تقويم الأداء المهني لتدريسيي كلية القانون في ضوء الإطار الوطني لضمان جودة الجامعات العراقية

أ.م. علي داود جوامير

جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

Evaluation of The Professional Performance of Faculty of Law Staff according to The national Frame of the Iraqi University Quality Insurance

Asst.Prof. Ali Dawood Jwameer

Ibn Rushed College of Education for Humanities

alijumeer@yahoo.com

abstract:

Evaluation of the professional performance for the university teachers at colleges of Law in light of the overall quality standards

The study aims to evaluate the professional performance for the teachers of Faculty of Law in light of the overall quality standards from their point of view. The studied sample included the current university professors and teachers at four different colleges of law in Baghdad province including (University of Baghdad, Al-Mustansiriya University, Al Nahreen University and The Iraqi University), the studied sample included (52) professors and teachers of law. To achieve the objectives of the study, the researcher used a questionnaire as the main research tool to collect the intended necessary data and information. and the researcher built a list of teaching standards derived from preliminary survey, previous studies and literatures. The final form of the data collection questionnaire included (70) items divided into five main areas (the objectives, personal and human relations, planning and implementation of the lectures, professionalism and skills and Evaluation(

After confirming the reliability and accuracy of the study tools and the consistency of the results by using appropriate statistical methods, the researcher reached the following important conclusions in regard to the necessary teaching standards for the university teaching panels at colleges of law and as follows:

- should work on developing students knowledge, skills and practical aspects
- Should be flexible team players and should be able to take the responsibility for their decisions.
- Present the law information in a simple and clear way.
- should be knowledgeable and well informed in their area of specialization and should have combination of theoretical and practical knowledge.
- should use variety of methods for evaluation including objective tests, essays, oral tests and others.

الملخص

يرمي البحث إلى تقويم الأداء المهني لتدريسيي كلية القانون في ضوء الإطار الوطني لضمان جودة الجامعات العراقية من وجهة نظرهم، ويتمثل مجتمع البحث بتدريسي كليات القانون في محافظة بغداد في كلّ من (جامعة بغداد، الجامعة المستنصرية، جامعة النهرين، الجامعة العراقية)، أذ تمثل العينة الأساسية للبحث (52) تدريسياً، استعمل الباحث الأستبانة كأداة بحث لجمع البيانات والمعلومات، لغرض تحقيق أهداف البحث كما قام الباحث ببناء قائمة بالمعايير التدريسية معتمدا في ذلك على الأستبانة الاستطلاعية والدراسات والأدبيات السابقة، وقد احتوت الأستبانة في صيغتها النهائية على (70) فقرة موزعة على خمس مجالات هي(مجال الأهداف، مجال الشخصية والعلاقات الإنسانية، مجال تخطيط وتنفيذ المحاضرة، مجال الجانب المهني والمهاري، مجال التقويم). وبعد التأكد من صدق الأداة وثباتها واستعمال الوسائل الإحصائية الملائمة توصل الباحث إلى عدة استنتاجات مهمة تتضمن المعايير اللازمة لتدريسي كلية القانون وهي كالاتي:

- العمل على تنمية الجوانب المعرفية والمهارية والجانب العملي للطلبة.
- يتميز بالمرونة في التعامل ويتحمل مسؤولية ما يتخذه من قرارات.
- يقدم المعلومات القانونية بشكل بسيط وواضح.
- يبدو واسع الاطلاع في مجال تخصصه ويجمع بين الجانب النظري والعملي.
- يستخدم في التقويم أساليب متنوعة منها اختبارات موضوعية ومقالية وشفوية وغيرها.
- **الكلمات المفتاحية : الاداء المهني ، الجودة الشاملة ، التقويم**

أولاً: مشكلة البحث: إن فاعلية التعليم الجامعي ترتبط بأداء الأستاذ الجامعي، وتعتمد بنحو أساس على المهارات التي يمتلكها ومدى قدرته على تحقيق الأهداف التعليمية، لان عملية التعليم شاملة لجميع جوانب نمو شخصية الطالب الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية (1). وليكون النظام التعليمي الجامعي قادر على تحقيق مخرجات عالية الجودة، لذا في مقدمة من يجب على الجامعة تطويره هو الأستاذ الجامعي، لان الجودة تتطلب درجة عالية من الأداء العلمي والمهني (2).

بعد عام 2003 ابتدأت الجامعات العراقية نتيجة الاحتكاك المباشر بالجامعات الغربية ونشوء علاقات التعاون معها بالاهتمام بتطوير قدرتها على التقويم الأكاديمي وتطوير مناهجها الدراسية وضمان جودة التعليم وبرزت أهمية الاعتماد الدولي لبرامجها، مما وضع الجامعات أمام تحد كبير وحاجة ملحة لإحداث التحسين في عملية التعليم والتعلم وما يتطلبه ذلك من تحسين أداء ومهارات التدريسي والارتقاء بنوعية المناهج وطرائق التدريس.

لذا يرى الباحث أن تطوير النظام التعليمي في الجامعات يعتمد بشكل أساس على التدريسي؛ لأنه حجر الزاوية في عملية التطوير، لكونه الموجه الأساسي للعملية التعليمية وعلى كاهله تقع مسؤولية تحقيق أهداف النظام التعليمي وجودة المخرجات التعليمية. إذ إن بقاء الأداء المهني لأساتذة كليات القانون على ما هو عليه من غير إخضاعه إلى عملية تقويم على وفق معايير الجودة الشاملة سيؤدي إلى تراجع العملية التعليمية، لذا لا بد من إجراء تقويم للأداء للوقوف على نقاط القوة والضعف وسبل تطوير العملية التعليمية.

إذ ان محاولات تطوير التعليم الجامعي ما زالت تراوح مكانها وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال، ومن زيارة الباحث الميدانية لكليات القانون بهدف التعرف على الأداء المهني للتدريسيين، وجد الباحث قصوراً في المهارات التي يمتلكها التدريسيين في المجال العملي، وهذا ما ذهبت اليه دراسة جوامير (3)، لذا يرى الباحث ضرورة التأكيد على إعداد تدريسيي كلية القانون بشكل يضمن تدريس المواد القانونية بمهنية عالية في الجانبين النظري والعملي، لذا لا بد من وجود أداة تقويمية يستطيع من خلالها تدريسيي كلية القانون من الحكم على أدائهم وتشخيص نقاط القوة والضعف من وجهة نظرهم، ومن هنا تبرز مشكلة البحث بالاتي:

1-ضعف الأداء المهني لعدد من تدريسي كلية القانون.

2-الضعف الواضح لدى خريجي كلية القانون في الجانب التطبيقي والمهاري والمهني.

ثانياً: أهمية البحث: تعد وظيفة التدريس الجامعي من ابرز وظائف الجامعة وأكثرها فاعلية، لأنه العنصر الذي يحقق التفاعل بين التدريسي والطالب، فالجامعات تتميز عندما يتوفر أساتذة مؤهلون تأهيلاً علمياً عالياً (4). وإن إعداد التدريسي الجيد يساعد على تحقيق النهضة العلمية والتعليمية، والتي تؤدي إلى نهضة المجتمع في الجوانب كافة، والتدريسي الكفء هو القادر على تحقيق الأهداف العامة والخاصة بفاعلية وإتقان، فعملية التطوير تحتاج إلى أساتذة يمتلكون عدة مهارات منها التخطيط وطرائق التدريس الفاعلة والإدارة الناجحة للصف والتقويم(5).

ويعد التقويم جزء بارزاً من العملية التعليمية، وهي عملية منظمة تضم جمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتفسيرها لمعرفة مدى تحقق الأهداف التعليمية المطلوبة وبناءاً عليه يتم تطوير العملية التعليمية (6). فالتقويم عملية مستمرة تتغير في أهدافها ووسائلها وهذا التغير يخضع لعملية تقويمية، وعلى الجامعات أن تراجع بين مدة وأخرى أغراضها العامة وتحديد أهدافها الجديدة وتعديل وسائل وطرائق تعليمها (7). إذ إن مهمة إعداد التدريسي الجيد على وفق متطلبات العصر الحديث توجب على مؤسسات

التعليم العالي تطوير برامجها ومتابعة تقويمها بشكل دائم (8). إذ إن التحدي الرئيس لنظم التعليم في الوقت الحاضر ليس في تقديم التعليم، ولكن التأكيد على ان تكون مخرجات التعليم تتمتع بجودة عالية.

لذا على الجامعات ان تمتلك أدوات تقييم للجودة لكي تحقق الأهداف المرجوة، ويجب عليها ان تبني طرقا للتأكد من ان التدريسيين أكفاء في التدريس والبحث العلمي لأنهم أهم مصدر من مصادر التعلم المتاحة للطلبة، لذلك من المهم للتدريسي ان يمتلك الماما كاملا بموضوع التدريس، ولديه المهارات والخبرات اللازمة لنقل المعرفة على نحو فعال للطلبة. لذا تحتاج الجودة في أداء التدريسي إلى تطوير معايير تضمن تحقيق الجودة من خلال الالتزام بجودة المنتج التعليمي، إذ إن الجودة المطلوبة في أداء التدريسي تحتاج إلى معايير لمراقبتها وضمان تحقيقها لذلك تعد عملية تحديد المعايير أمراً في غاية الأهمية لضمان تحقيق الجودة في أداء التدريسي (9). وتمثل الدراسات القانونية أهمية بالغة في حياة الشعوب، إذ تتمثل بتزويد المجتمع برجال يفقهون القانون باعتباره الإطار العام الذي ينظم المجتمع، ويؤدي إلى نشر العدالة والازدهار والرفاهية، وغياب القانون وخاصة العادل منه ينطوي على مدخل خطير للفساد وظلم الضعيف (10).

وتأخذ المناهج القانونية مكاناً بارزاً في العملية التعليمية، فهي الأداة التي تمكن الطلبة من اكتساب المفاهيم وتعلم النظريات وحل المشكلات القانونية وإعدادهم إعداداً مهنياً لأداء دورهم بتميز بعد التخرج، ويرى الباحث أن تطوير أداء تدريسيي كلية القانون يؤدي إلى تطور ايجابي في العملية التعليمية وجودة مخرجات العملية التعليمية وكفاءة الطلبة الخريجين، وتتضح أهمية البحث بالاتي:

1-أهمية إعداد قائمة تتضمن ابرز معايير الجودة الشاملة لتدريسيي كليات القانون.

2-أهمية تقويم الأداء المهني لتدريسيي كليات القانون للوقوف على نقاط القوة والضعف.

3-نشر ثقافة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

ثالثاً: هدف البحث: يرمي البحث إلى تقويم الأداء المهني لتدريسيي كلية القانون في ضوء الإطار الوطني لضمان جودة الجامعات العراقية من وجهة نظرهم.

رابعاً: حدود البحث: تحددت حدود البحث بتدريسي كليات القانون في الجامعات الحكومية في محافظة بغداد وتشمل كليات القانون في الجامعات الاتية (جامعة بغداد، الجامعة المستنصرية، جامعة النهرين، الجامعة العراقية) وللعام الدراسي 2017/2016.

خامساً: تحديد المصطلحات:

1-التقويم: عرفه العزاوي: بأنه عملية شاملة تتضمن إصدار حكم معين في ضوئه يتم التطوير والتحسين، فعندما نقيم شيئاً ما، نقول هذا حسن او رديء بغية تحسينه أو تطويره نحو الأفضل (11).

أما التعريف الإجرائي للتقويم: خضوع تدريسيي كليات القانون لمعايير الجودة الشاملة في أداءهم المهني وعلى وفق فقرات الاستبانة المعدة لهذا الغرض.

2-الأداء المهني: عرفه اللقاني: بأنه ما يصدر عن الفرد من سلوك لفظي أو مهاري وهو يستند إلى خلفية معرفية ووجدانية معينة، وهذا الأداء يكون على مستوى معين يظهر منه قدرته أو عدم قدرته على أداء عمل ما (12).

والتعريف الإجرائي للأداء المهني: هو قدرة تدريسي كلية القانون على ممارسة مهامهم، ومعدلات انجازهم في التدريس في ضوء معايير الأداء المطلوبة.

3-الجودة الشاملة: عرفها الزواوي: بأنها معايير عالمية للقياس والاعتراف والانتقال من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والتميز، واعتبار المستقبل هدفاً تسعى إليه (13).

ويعرفها الباحث إجرائياً: بأنها مجموعة من المعايير التي أعدها الباحث لمعرفة ملائمة الأداء المهني لأساتذة كلية القانون.

الفصل الثاني:

المبحث الأول: جوانب نظرية:

أولاً: التقويم: يعد التقويم جزء أساسياً من العملية التعليمية، والتقويم هو التصحيح والتصويب وهو عملية تشتمل على عمليات فرعية تؤدي إليها، فعملية التقويم بمعنى التثمين وعملية التشخيص بمعنى تحديد مظاهر القوة ومواطن الضعف (14). وان لعملية التقويم دوراً أساسياً في الحكم على مدى إمكانية تحقيق الأهداف التعليمية، ومدى ملائمة المحتوى الدراسي، ومدى جودة الطرائق التدريسية والأنشطة وأساليب التقويم، وهو بذلك يحتل مكانة بارزة وجديرة بالبحث والدراسة والتحليل لكشف جوانب القوة والضعف، فضلا عن دعم مواطن القوة ومعالجة مواطن الضعف لتطوير العملية التعليمية (15).

ويرى الباحث ان التقويم يساعد على تقدير فاعلية التدريس وأثره ومهارة القائمين على عملية التدريس وجودة المناهج التعليمية، كما إن تقويم أداء التدريسيين يسهم في تطويرهم، إذ يسهم في توفير معلومات مهمة عن مستوى أداءهم، ويكشف عن الأشخاص الذين لا تتفق قدراتهم وإمكانياتهم ومهاراتهم مع الأعمال الموكلة إليهم، والإسهام في رسم البرامج التدريبية اللازمة لرفع مستوياتهم وتخطيطها كما يسهم في رفع معنويات الأشخاص العاملين، فشعور الأفراد بوجود معايير موضوعية لقياس أداءهم وتقويمه يسهم في تعزيز ثقتهم بأنفسهم وزيادة دافعيتهم للعمل.

ويساعد التقويم في تطوير الأفراد المراد تقويمهم، وإعداد البرامج التدريبية لمن يحتاج لذلك، ويكشف عن الأفراد الذين تتفق قدراتهم وإمكانياتهم ومهاراتهم مع الأعمال الموكلة اليهم، كما يسهم في رفع معنويات الإفراد العاملين في المؤسسة التعليمية وزيادة دافعيتهم للعمل، وتعزيز العلاقة بين العاملين والمرؤوسين بعيداً عن المحاباة والأهواء الشخصية، فضلا عن تزويد الجهات المعنية بتغذية راجعة حول ما يقوم به الأساتذة من انجازات، والحكم على مدى فعالية المؤسسة التعليمية (16).

ثانياً: الأداء المهني: إن إعداد التدريسي وتدريبه يحظى بالاهتمام الفائق وذلك لأهمية الدور الذي يقوم به، إذ ان تزويد التدريسي بالمعرفة الكافية والإلمام الكامل بالمضمون العلمي لا يكفي وحده لإعداده المهني وتنمية المهارات التي يحتاجون اليها بل يتطلب مؤسسات زاخرة بالمعارف والتقنيات الحديثة وأساتذة أكفاء من حيث الجانب المهاري والأداء المهني.

ان عملية التدريس عملية معقدة وان التدريب عليها وممارستها وإتقانها أمر يصعب تحقيقه الا بتحليل تلك العملية إلى مهارات فرعية، ثم التدرب على كل مهارة على انفراد من خلال ممارستها. ويراد بالمهارة التدريسية هو الأداء الذي يؤديه التدريسي بسرعة وسهولة ودقة، سواء كان ذلك الأداء جسمياً ام عقلياً، مع توفير الوقت والجهد والتكاليف، وتعد قدرة عالية على أداء فعل حركي معقد في مجال معين بسهولة ودقة وكما انها قدرة فائقة تمكن الإنسان من القيام بنشاط معين على نحو متقن (17).

ويرى الباحث ان الاهتمام بالمؤسسات التعليمية يساعد على التكامل في إعداد الملاكات التعليمية، والذي يساعد في إعداد تدريسيين قادرين على القيام بأعمالهم بمهارة عالية وبتوجيه طاقاتهم في ميدان التعليم.

ان الأداء المهني المتميز في التدريس يساعد الطلبة في اكتساب القدرة على أداء الأعمال بسهولة ودقة، وتمكنهم من مواكبة التطورات العلمية، وإتقان مهارات التدريس يساعد الطالب على إتقانها، وتكسب الطلبة ميلاً إلى تعلمها (18).

وتتمثل ابرز المعايير اللازمة لتنمية الأداء المهني للتدريسي بالاتي:

- دراسة الجوانب النفسية للطلبة وربطها بطبيعة المادة.
- استيعاب الاستراتيجيات الحديثة وما تفرضه من متطلبات تعليمية.
- دراسة بنية وطبيعة المادة الدراسية التي يقوم بتدريسها وما تفرضه من مهارات تدريبية.
- استيعاب التدريسي لمكونات المنهج وتحديد أهدافه العامة وما يرتبط به.
- تحديد المعالجات العقلية والأدائية المناسبة لاختلاف أنماط الطلبة (19).

ثالثاً: الجودة الشاملة: مجموعة من الخصائص التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر المؤسسة وحالتها بما في ذلك كل أبعادها من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة، والتفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة (20). ولقد حضي مفهوم الجودة بالتعليم باهتمام بالغ لما له من دور مهم في تحسين وتطوير العمل التعليمي ومساعدة العاملين في المجال التعليمي، وتهيئة أفضل الفرص لنجاحهم وتحسين أداءهم، فضلا عن كونه مطلباً تعليمياً يمثل نهجاً إدارياً قادر على التغيير نحو الأفضل، واحد الركائز الرئيسة لنموذج الإدارة العصرية (21).

ومفهوم الجودة في التعليم يهدف إلى توعية الطلبة وزيادة اهتمامهم بالجودة من حيث معارفها، ومبادئها، ونظرياتها، وأساليب تطبيقها، وتزويدهم بالمعلومات والمهارات وتكوين الاتجاهات والدوافع والقيم التي تساعد على تطبيق مبادئ الجودة ومفاهيمه في حياتهم العملية. والجودة في التعليم تعني ايجابية النظام التعليمي بمعنى انه إذا نظرنا إلى التعليم على انه استثمار قومي له مدخلاته ومخرجاته، فأن جودته تعني ان تكون هذه المخرجات بشكل جيد ومتفقة مع أهداف النظام من حيث احتياجات المجتمع ككل في تطوره ونموه واحتياجات الفرد باعتباره وحدة بناء هذا المجتمع (22).

إن تحقيق الجودة الشاملة في التعليم تقع مسؤوليته على التدريسيين والطلبة والمؤسسة التعليمية والمجتمع، إذ يرى البعض أن مفهوم الجودة يقع ضمن محاور رئيسة هي:

1- الجودة تعني الأهداف أي ان المؤسسات التعليمية هي التي تضع هدفاً محدداً لها وتحققه بشكل جيد.
2- الجودة بالمدخلات والعمليات ويراد به جودة المدخلات المادية والبشرية المستخدمة ومجموعة الطرق والعمليات المستخدمة في استثمار هذه المدخلات.
3- الجودة المعيارية، ويشار إلى الأداء بأنه ممتاز او جيد او سيء وفق أسس وعلامات معيارية محددة (23).

وتتمثل ابرز مزايا اعتماد مدخل الجودة الشاملة في مجال التعليم بنوعية الخدمات التعليمية التي يجب على الأنظمة التعليمية ان تسعى إلى تقديمها لطلبتها، والعمل على تحسينها باستمرار، وتنمية مهارات ومعارف واتجاهات العاملين في المجال التعليمي، وتطوير مهارات القيادة لديهم، وتحسين رضا المستفيدين وهم (الطلبة، أولياء الأمور، المجتمع).

وتتمثل مبادئ الجودة الشاملة في الأداء المهني للتدريسيين بالاتي:

- التركيز على التعلم: ويتمثل بالتشديد على المتعلم واحتياجاته في عملية التخطيط للتدريس وتنفيذها والتشديد على حاجات المجتمع ومؤسساته.(24).
- القيادة: ويراد به وجود صفات شخصية لدى التدريسي ليتمكن بما لديه من قدرات واستعدادات وجاذبية شخصية ليقوم بدور القائد المنظم للعملية التعليمية.
- التوجيه: يتوجب على التدريسي ان يتخلى عن مركزيته في تحمل مسؤولية العملية التعليمية وان يؤدي دور المرشد والموجه لطلبته ليكونوا هم محور العملية التعليمية.
- توظيف التكنولوجيا: إن اعتماد التكنولوجيا مدخلاً إلى التدريس يهدف الى إكساب الطلبة الوعي التكنولوجي بالمستوى الذي يمكنهم من التعامل والتفاعل الايجابي مع كل مستحدثات التكنولوجيا (25).
- تنمية مهارات التفكير: تعد عملية تنمية التفكير هدفاً أساسياً من أهداف العملية التعليمية وهو صناعة متعلم يمتلك مهارات التفكير، ويتطلب ذلك من التدريسي السير على خطوات ومسارات التفكير للوصول للحلول.(26).

ويرى الباحث أهمية الجودة الشاملة للنهوض بواقع التعليم من خلال إصدار الأحكام التقويمية وتقويم الأداء المهني للأساتذة، إذ يعد ما يكتسبه الطلبة من عملية التعليم هو المنتج العائد.

المبحث الثاني: دراسات سابقة: لم يتمكن الباحث من ان يحصل على دراسة سابقة تناولت تقويم الأداء المهني لتدريسي كلية القانون في ضوء الاطار الوطني لضمان جودة الجامعات العراقية، مما اضطره إلى استعراض بعض الدراسات التي لها علاقة بتقويم الأداء للتدريسيين.

1-**دراسة جوامير 2013:** أجريت هذه الدراسة في العراق ورمت إلى معرفة تقويم أداء تدريسي مادة طرائق في كليات التربية/ جامعة بغداد في ضوء المهارات التدريسية من وجهة نظرهم، وتكونت عينة الدراسة من (13) تدريسياً من كلا الجنسين، وقام الباحث بصياغة استبانه بصورتها النهائية مكونة من (67) فقرة، موزعة على سبع مجالات هي (مجال الأهداف، مجال التخطيط للدرس، مجال تنفيذ الدرس، مجال الوسائل التعليمية والتقنيات الحديثة، مجال العلاقات الإنسانية وإدارة الصف، مجال الجانب العلمي، مجال التقويم) وبعد استخراج صدق الفقرات وثباتها، توصل الباحث إلى عدة نتائج منها جعل أهداف تدريس المادة مرتبطة بحاجات الطلبة، وتصميم خطة يومية لكل درس من الدروس. (27).

2-**دراسة المالكي 2013:** أجريت هذه الدراسة في العراق ورمت الى معرفة تقويم الأداء المهني لمدرسي المواد التربوية ومعاهد إعداد المعلمين والمعلمات على وفق معايير الجودة الشاملة، وتحدد البحث بإدارات معاهد المعلمين والمعلمات في مدينة بغداد (مدراء، معاونين، رؤساء أقسام، ومدرسي المواد التربوية) وتالف مجتمع البحث من (312) مدرساً ومدرسة، واختار الباحث بطريقة عشوائية عينة مكونة من (90) مدرساً ومدرسة من مدرسي المواد التربوية، واعد الباحث استبانة خاصة لتقويم الأداء المهني لمدرسي المواد التربوية على وفق معايير الجودة الشاملة وتكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (96) فقرة موزعة على ثلاث مجالات هي (الفلسفة والأهداف التربوية، مكونات العملية التدريسية، سمات المدرس) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ظهور مجال (سمات المدرس) بالمرتبة الأولى للمجالات المتصفة بالجودة (28).

موازنة الدراسات السابقة:

1- هدف البحث: رمت دراسة جوامير إلى معرفة تقويم أداء تدريسي مادة طرائق التدريس في كليات التربية/ جامعة بغداد في ضوء المهارات التدريسية من وجهة نظرهم، ورمت دراسة المالكي إلى معرفة تقويم الأداء المهني لمدرسي المواد التربوية ومعاهد إعداد المعلمين والمعلمات على وفق معايير الجودة الشاملة، بينما ترمي الدراسة الحالية إلى تقويم الأداء المهني لتدريسيي كلية القانون في ضوء الاطار الوطني لضمان جودة الجامعات العراقية من وجهة نظرهم.

2-منهجية البحث: استعملت الدراسات السابقة المنهج الوصفي والاستبانة كأداة للبحث وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في هذا المجال.

3-متغيرات البحث: لقد أهملت الدراسات السابقة المتغيرات الموجودة بين أفراد العينة كالجنس وسنوات الخدمة واللقب العلمي، وكذلك الدراسة الحالية.

4- مكان إجراء الدراسة: أجريت الدراسات السابقة في العراق وكذلك الدراسة الحالية.

5- عينة البحث: بلغت العينة في دراسة جوامير (13) تدريسياً، وبلغت في دراسة المالكي (90) مدرساً ومدرسة، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية، وبلغت عينة التدريسيين في الدراسة الحالية (52) تدريسياً.

6- أداة البحث: في دراسة جوامير قام الباحث بصياغة استبانه بصورتها النهائية مكونة من (67) فقرة موزعة على سبع مجالات، وفي دراسة المالكي تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (96) فقرة موزعة على ثلاث مجالات، وفي الدراسة الحالية قام الباحث بصياغة استبانة بصيغتها النهائية مكونة من (70) فقرة وموزعة على خمس مجالات.

7-الوسائل الإحصائية: استعمل الباحثون الوسائل الإحصائية الملائمة للوصول إلى نتائج بحوثهم ومنها (معامل ارتباط بيرسون، الوسط المرجح، الوزن المئوي).

الفصل الثالث: منهجية البحث: يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي اتبعها الباحث من حيث تحديد مجتمع الدراسة واختيار عينتها وأداة الدراسة المستخدمة في جمع المعلومات وأسلوب تطبيقها، فضلا عن صدق الأداة وثباتها، والوسائل الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج.

اولاً: مجتمع البحث: يتمثل مجتمع البحث بتدريسيي كليات القانون الحكومية في جامعات محافظة بغداد وتشمل (كلية القانون في جامعة بغداد، كلية القانون في الجامعة المستنصرية، كلية الحقوق في جامعة النهرين، كلية القانون والسياسة في الجامعة العراقية). وبلغ عدد التدريسيين في كلية القانون/ جامعة بغداد (50) تدريسياً، وبلغ عدد التدريسيين في كلية القانون/ الجامعة المستنصرية (40) تدريسياً، وبلغ عدد التدريسيين في كلية الحقوق/ جامعة النهرين (49) تدريسياً، وبلغ عدد التدريسيين في كلية القانون والسياسة/ الجامعة العراقية (34) تدريسياً، وتمثلت عينة البحث الأساسية ب (52) تدريسياً من كلا الجنسين من أصل (173) تدريسياً، وبنسبة (30%)من المجتمع الأصلي، وكما موضح في الجدول (1).

جدول (1) يبين أعداد التدريسيين في كليات القانون والعينة الأساسية

ت	الجامعة	الكلية	عدد التدريسيين الكلي	عدد أفراد العينة الأساسية	النسبة المئوية
1	بغداد	القانون	50	15	30
2	المستنصرية	القانون	40	12	30

3	النهرين	الحقوق	49	15	30,6
4	العراقية	القانون والسياسة	34	10	29,4
	المجموع		173	52	%30

ثانياً: أداة البحث: ان البحث يرمي إلى تقويم الأداء المهني لتدريسي كلية القانون في ضوء الاطار الوطني لضمان جودة الجامعات العراقية من وجهة نظرهم، لذا استخدم الباحث الاستبانة كأداة لبحثه ولجمع البيانات والمعلومات لغرض تحقيق أهداف بحثه.

بناء أداة البحث: لعدم حصول الباحث على أداة جاهزة، أعّد الباحث استبانة استطلاعية خاصة لهذا الغرض شملت توجيه سؤالاً مفتوحا لتدريسي كلية القانون (ما هي معايير الجودة الشاملة التي ينبغي توافرها في الأداء المهني لتدريسي كلية القانون، وبحسب المجالات الاتية (أهداف المادة، الشخصية والعلاقات الإنسانية، تخطيط وتنفيذ المحاضرة، الجانب العلمي والمهاري، التقويم). وذلك لاستطلاع عينة من آراء التدريسيين وترك الباحث لهم حرية الإجابة. وكما موضح في الجدول (2).

جدول (2) يبين أعداد العينة الاستطلاعية في كليات القانون

ت	الجامعة	الكلية	عدد التدريسيين الكلي	عدد أفراد العينة الأستطلاعية	النسبة المئوية
1	بغداد	القانون	50	8	16
2	المستنصرية	القانون	40	6	15
3	النهرين	الحقوق	49	7	14,2
4	العراقية	القانون والسياسة	34	5	14,7
	المجموع		173	26	%15

وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال فضلا عن خبرة الباحث المتواضعة وبالاعتماد على الاستبانة الاستطلاعية، قام الباحث بصياغة استبانة مغلقة بصورتها الأولية مكونة من (77) فقرة وموزعة على خمس مجالات هي (أهداف المادة، الشخصية والعلاقات الإنسانية، تخطيط وتنفيذ المحاضرة، الجانب العلمي والمهاري، التقويم). وكما موضح في الجدول (3).

جدول (3) يبين المجالات التي تضمنها الاستبانة وعدد فقرات كل مجال

ت	المجالات	عدد الفقرات
1	أهداف المادة	10
2	الشخصية والعلاقات الإنسانية	14
3	تخطيط وتنفيذ المحاضرة	21
4	الجانب العلمي والمهاري	18
5	التقويم	14
	المجموع	77 فقرة

ثالثاً: صدق الأداة: إن الاختبار يعد صادقاً عندما يقيس ما ينبغي أن يقيسه فعلا، وليس شيئاً مختلفاً، ويمكن قياس صدق الاختبار عن طريق مقارنة محتواه بمحتوى المادة الدراسية وتمثيل الأهداف في الاختيار بصورة جيدة (29) وقام الباحث بالتأكد من الصدق الظاهري للفقرات من خلال عرضه على مجموعة من الخبراء وفي ضوء أرائهم تم حذف بعض الفقرات وتعديل البعض الأخر وباتفاق الخبراء بنسبة(90%) ليبقى العدد النهائي لفقرات الاستبانة هو (70) فقرة، ويقابل كل فقرة ثلاث بدائل يختار احدها التدريسي وهي: (موافق، موافق إلى حد ما، لا أوافق).

رابعاً: ثبات الأداة: ويقصد بالثبات اعطاء النتائج نفسها، اذا ما اعيد تطبيقها على الأفراد أنفسهم وفي الظروف نفسها، اذ اعتمد الباحث على طريقة إعادة الاختبار على (8) تدريسيين في كليات القانون وكانت المدة بين التطبيق الأول والثاني لا تتجاوز أسبوعين وتبين ان معامل الثبات يبلغ (83%) باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

خامساً: تطبيق أداة البحث: بعد ان تم التحقق من صدق الأداة وثباتها، طبق الباحث أداة بحثه المتمثلة بالاستبانة بصيغتها النهائية في المدة الزمنية الواقعة بين 2016/9/25 ولغاية 2016 /10/24 على تدريسيي كليات القانون البالغ عددهم (52) تدريسياً.

سادساً: الوسائل الإحصائية: استعمل الباحث الوسائل الإحصائية الملائمة للوصول لنتائج بحثه وتمثلت بالاتي (معامل ارتباط بيرسون لإيجاد ثبات الاستبانة، الوسط المرجح لتحديد درجة الارجحية في إجابات أفراد العينة لكل فقرة، والوزن المئوي لايجاد النسبة المئوية لكل فقرة من الفقرات.

الفصل الرابع:

أولاً: عرض النتائج وتفسيرها: يتضمن هذا الفصل عرضا للنتائج التي توصل اليها الباحث في ضوء هدف البحث المتمثل في تقويم الأداء المهني لتدريسي كلية القانون في ضوء الاطار الوطني لضمان جودة الجامعات العراقية من وجهة نظرهم.

وقد قام الباحث بترتيب الفقرات تنازليا لكل مجال من أكثرها حدة إلى اقلها حدة، وسيتناول الباحث تفسير الفقرات الأكثر حدة في كل مجال من المجالات الخمسة وهي (مجال الأهداف، مجال الشخصية والعلاقات الإنسانية، مجال تخطيط وتنفيذ المحاضرة، مجال الجانب العلمي والمهاري، مجال التقويم).

1-مجال الأهداف: يتضمن هذا المجال (8) فقرات تتصل بأهداف تدريس المادة، إذ أظهرت نتائج البحث ان الفقرة الثالثة (العمل على تنمية الجوانب المعرفية والمهارية والجانب العملي للطلبة) احتلت الترتيب الأول إذ بلغت درجة حدتها (2,42) ووزنها المئوي (80,97) وكما موضح في الجدول (4).

أن احتلال هذه الفقرة الترتيب الأول، يرجع الى اهتمام أفراد العينة من التدريسيين بضرورة تنفيذ أهداف المناهج القانونية لما تمثله من أهمية في حياة الشعوب، ولكي يكون طالب القانون قادرا على التمكن من مواد دراسته لابد من إعداد الطالب إعدادا مهنيا، ليكون قادرا على الولوج في مجالات العمل القضائي والقانوني من خلال التأكيد على تنمية الجانب العملي والمهاري لدى الطلبة.

جدول (4) أستجابات التدريسيين في مجال الأهداف مرتبة تنازليا حسب حدة الفقرات

التسلسل	التسلسل في الاستبانة	أولاً: مجال الأهداف	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	3	العمل على تنمية الجوانب المعرفية والمهارية والجانب العملي للطلبة	2,42	80,97
2	5	يلم بالأهداف التعليمية العامة لتدريس المادة	2,38	79,49
3	2	وضع أهداف تلائم قدرات الطلبة وطبيعة المرحلة الدراسية	2,34	78,21
4	4	يستوعب الأهداف التعليمية العامة للدراسات القانونية	2,29	76,53
5	1	دعم التفاعل الاجتماعي وتزويد الطلبة بالمهارات الاجتماعية والقانونية	2,26	75,64
6	7	التعاون مع جميع أطراف العملية التعليمية	2,14	71,36
7	6	معرفة أبعاد التطور العلمي والتكنولوجي	1,97	65,70
8	8	يعرف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم	1,93	64,37

2- **مجال الشخصية والعلاقات الإنسانية:** يتضمن هذا المجال (12) فقرة تتصل بمجال الشخصية والعلاقات الإنسانية، إذ أظهرت نتائج البحث ان الفقرة الثانية (يتميز بالمرونة في التعامل ويتحمل مسؤولية ما يتخذه من قرارات) احتلت الترتيب الأول إذ بلغت درجة حدتها (2,74) ووزنها المئوي (91,50). وكما موضح في الجدول (5).

إن احتلال هذه الفقرة للمرتبة الأولى قد تعزى لاهتمام أفراد عينة البحث بشخصية التدريسي وقدرته على أداء مهامه التدريسية، وان يكون تعامله يتسم بالمرونة مع الطلبة ويغرس فيهم عادات السلوك الجيد والانضباط ويقيم بينهم علاقات الود والتواضع والاحترام المتبادل، ويشجع الطلبة على المشاركة في الدرس أو قيادة المناقشات الصفية أو مواجهة المشكلات الصفية.

جدول (5) استجابات التدريسيين في مجال الشخصية والعلاقات الإنسانية مرتبة تنازليا حسب حدة الفقرات

التسلسل	التسلسل في الاستبانة	ثانياً: مجال الشخصية والعلاقات الإنسانية	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	2	يتميز بالمرونة في التعامل ويتحمل مسؤولية ما يتخذه من قرارات	2,74	91,50
2	1	يحترم قرارات واتجاهات طلبته ويعمل على توجيهها الوجهة السليمة	2,73	91,03
3,5	5	لديه درجة عالية بالمسؤولية تجاه عمله	2,65	88,57
3,5	7	تتميز ردوده الانفعالية بالاتزان	2,65	88,57
5,5	9	يتفهم مشكلات الطلبة ويساعدهم في التغلب عليها	2,57	85,90
5,5	6	ليس لديه جمود وتصلب في أفكاره	2,57	85,90
7	3	يرحب بالمناقشة ويتقبل وجهات نظر الطلبة	2,46	82,05

8	4	يحترم النظام الجامعي ويراعي حقوق الآخرين	2,42	80,97
9	8	يظهر بالمظهر اللائق أمام طلبته	2,34	78,21
10	12	يتميز بالاتجاهات الايجابية نحو طلبته	2,26	75,64
11	10	يراعي الفروق الفردية والخصائص النفسية للطلبة	2,14	71,36
12	11	يضبط النظام داخل القاعة	2,08	69,40

3- **مجال تخطيط وتنفيذ المحاضرة:** يتضمن هذا المجال (20) فقرة تتصل بمجال تخطيط وتنفيذ المحاضرة، إذ أظهرت نتائج البحث ان الفقرة التاسعة (يقدم المعلومات القانونية بشكل بسيط وواضح) احتلت الترتيب الأول اذ بلغت درجة حدتها (2,88) ووزنها المئوي (96,07). وكما موضح في الجدول (6).

أن أحتلال هذه الفقرة الترتيب الأول يعود إلى أدراك التدريسيين لأهمية أعداد الخطة الدراسية وكيفية تقديم المعلومات للطلبة بشكل سهل وبدون تعقيد، وبما ان التدريس يتعامل مع العقل البشري، وهذا العقل يتفاوت من شخص إلى أخر وقدرات الطلبة واستعداداتهم وميولهم واتجاهاتهم تختلف، لذا من الضروري ان يقوم التدريسي بالتخطيط لكل درس من دروسه فضلا عن خطة سنوية تتضمن عرضا كاملا للمنهج، يراعي فيها استخدام الوسائل التعليمية المناسبة وطرائق التدريس المختلفة التي تتلاءم مع كل مادة.

جدول(6) استجابات التدريسيين في مجال (تخطيط وتنفيذ المحاضرة) مرتبة تنازليا حسب حدة الفقرات

التسلسل	التسلسل في الاستبانة	ثالثاً: مجال تخطيط وتنفيذ المحاضرة	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	9	يقدم المعلومات القانونية بشكل بسيط وواضح	2,88	96,07
2	4	ترتيب أفكاره بصورة متسلسلة ومنطقية	2,84	94,87
3	5	يعتمد على الإجراءات التدريسية الحديثة وفق معايير الجودة	2,80	93,59
4	2	يستخدم الوسائل والتقنيات الحديثة في التدريس	2,73	91,03
5	8	يعمل على تنمية مهارات التفكير لدى الطلبة	2,56	88,57
6	3	يحسن إدارة المحاضرة كما مخطط له	2,61	87,18
7	11	يعطي الطلبة فرصاً متساوية للمشاركة في الدرس	2,57	85,90
8	13	وضع خطط تدريسية قابلة للتنفيذ على ارض الواقع	2,50	83,33
9	18	يثير انتباه الطلبة بأساليب متعددة	2,42	80,97
10	1	يحدد للطلبة الموضوعات التي سيقدمها في المحاضرة القادمة	2,38	79,49
11,5	6	متابعة الواجبات المنزلية التي حددها	2,29	76,53
11,5	7	يوازن بين محتوى المادة العلمية والوقت المحدد للدرس	2,29	76,53
13	10	يعمل على تنمية القدرات الإبداعية وحل المشكلات القانونية	2,14	71,36
14	12	يبرز النقاط الرئيسة في المحاضرة	2,08	69,40
15	15	التعامل مع إجابات الطلبة بشكل منظم وبناء	1,97	65,70
16	16	ينهي الدرس في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة	1,93	64,37
17,5	14	يعمل على خلق مناخ ايجابي بين التدريسي والطالب	1,89	63,07
17,5	20	توفير فرص متكافئة لجميع الطلبة للتعلم	1,89	63,07
19	17	يخطط جيدا لما يفعله داخل المحاضرة	1,86	62,10
20	19	يستثمر وقت المحاضرة بما هو مفيد	1,56	52,30

4- مجال الجانب العلمي والمهاري: يتضمن هذا المجال (18) فقرة تتصل بمجال الجانب العلمي والمهاري، اذ أظهرت نتائج البحث ان الفقرة الثانية (يبدو واسع الاطلاع في مجال تخصصه ويجمع بين الجانب النظري والعملي) أحتلت الترتيب الأول اذ بلغت درجة حدتها (2,56) ووزنها المئوي (88,57). وكما موضح في الجدول (7).

ان إحتلال هذه الفقرة الترتيب الاول، يبين لنا بان عملية التدريس لم تعد نقلا للمعلومات والمعارف والحقائق، بل تعدتها الى توجيه الطالب وتنمية ميوله وقدراته وأستعدادته واتجاهاته، وطرائق التفكير، وكل مظاهر السلوك وربطها باهداف تدريس المادة، ومن ثم ربطها بالواقع العملي والمهني للطلبة بعد التخرج، نظرا لما يمثله التدريس العملي من تاثير على مستوى وكفاءة خريجي كلية القانون لذا لابد من الاهتمام بتدريس المواد القانونية واستخدام أساليب وطرائق حديثة تنمي مهارات وقدرات الطلبة في هذا المجال، والابتعاد عن الطريقة التقليدية المتبعة في تدريس هذه المواد لكون خريجي كلية القانون هم الأساس الذي يعتمد عليه البلد في المجال القضائي والقانوني مستقبلا.

جدول (7) أستجابات التدريسيين في مجال (الجانب العلمي والمهاري) مرتبة تنازليا حسب حدة الفقرات

التسلسل	التسلسل في الاستبانة	رابعاً: مجال التمكن العلمي والمهاري	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	2	يبدو واسع الاطلاع في مجال تخصصه ويجمع بين الجانب النظري والعملي	2,56	88,57

2	1	امتلاك السمات الجسدية من (صحة الجسم، النطق السليم، المظهر اللائق)	2,61	87,18
3	4	ينتقل في تناوله لعناصر المحاضرة من السهل للصعب	2,57	85,90
4	6	يتناول موضوعات المقرر ويغطيها بشكل جيد	2,50	83,33
5,5	18	يجعل محتوى المقرر متفقاً مع التقدم العلمي في مجالات متعددة	2,46	82,05
5,5	15	امتلاك السمات العقلية والنفسية الضرورية لأداء عمله	2,46	82,05
7	8	يبدو متمكنا من مادته العلمية ومسيطراً عليها	2,42	80,97
8,5	10	لديه معرفه جيدة بالمجالات المرتبطة بما يقوم بتدريسه للطلبة	2,38	79,49
8,5	3	يتدرج بالمعلومات من المعلوم إلى المجهول	2,38	79,49
10	5	يفرض شخصيته على طلبته لكفاءته العالية وانضباطه	2,34	78,21
11	7	أسلوبه في التدريس يشجع الطلبة على الاستمرار في التعلم	2,29	76,53
12	12	يبدي تقديراً وإعجابا بانجازات الطلبة داخل المحاضرة	2,26	75,64
13,5	9	يهتم بتصحيح الأخطاء التي يقع بها الطلبة	2,19	73,08
13,5	11	متحمس لمادته بشكل واضح في تفاعله مع طلبته	219	73,08
15	14	الالتزام بمعايير وأخلاقيات مهنة التدريس	2,14	71,36
16	13	امتلاك المهارات الأساسية في البحث العلمي	2,08	69,40
17	17	ترسيخ القيم الاجتماعية والأخلاقية لدى الطلبة	1,97	65,70
18	16	يعمل على نشر الثقافة العامة والتخصصية بين طلبته	1,56	52,30

5- مجال التقويم: يتضمن هذا المجال (12) فقرة تتصل بمجال التقويم، اذ أظهرت نتائج البحث ان الفقرة الرابعة (يستخدم في التقويم أساليب متنوعة منها اختبارات موضوعية ومقالية وشفوية وغيرها) أحتلت الترتيب الأول اذ بلغت درجة حدتها (2,53) ووزنها المئوي (84,62). وكما موضح في الجدول (8).

إن احتلال هذه الفقرة الترتيب الأول يبين لنا اهتمام تدريسي كلية القانون بأهمية تقويم الطلبة إذ أن الاختبارات الموضوعية والشفهية والمقالية قادرة على قياس مستوى الطلبة، إذ أثبتت الدراسات التربوية والنفسية وجود فروق فردية بين الطلبة في الاستيعاب والتحصيل، وهذه الفروق لا يمكن الكشف عنها إلا من خلال التنوع في التقويم لمراعاة تلك الفروق وتنميتها، وبذلك تحقق العملية التعليمية أهدافها المنشودة.

جدول (8) استجابات التدريسيين في مجال (التقويم) مرتبة تنازليا حسب حدة الفقرات

التسلسل	التسلسل في الاستبانة	خامساً: مجال التقويم	الوسط المرجح	الوزن المئوي
1	4	يستخدم في التقويم أساليب متنوعة منها اختبارات موضوعية ومقالية وشفوية وغيرها	2,53	84,62
2	2	يتحرى الدقة والعدالة في تصحيح الأوراق الامتحانية	2,50	83,33
3	1	تفسير نتائج عملية التقويم للاستفادة منها في تصحيح العملية التدريسية	2,46	82,05
4	3	يعلن نتيجة الاختبارات في الوقت المناسب	2,42	80,97
5	5	ينوع في الأنشطة التي يكلف بها طلبته	2,38	79,49
6,5	8	يقدم الإجابات النموذجية للأسئلة التي يصعب عليهم حلها	2,34	78,21
6,5	12	يوزع الأنشطة والواجبات بشكل منتظم على مدار السنة	2,34	78,21
8	9	يتابع الواجبات والأنشطة ويجعلها من ضمن التقويم	2,29	76,53
9	11	يسعى إلى ان يحقق التقويم أهداف البرنامج الدراسي	2,14	71,36
10	6	صياغة الأسئلة بشكل صحيح وواضح	2,08	69,40
11	10	معرفة أهمية التقويم المستمر في العملية التدريسية	1,93	64,37
12	7	وضع خطط تدريسية قابلة للتقويم ويمكن الحكم على مدى تحققها بسهولة	1,86	62,10

ثانيا: الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات:

❖ **الاستنتاجات:**

توصل الباحث لوضع قائمة بالمعايير اللازمة من وجهة نظر تدريسيي كلية القانون وفيما يلي عدد من الفقرات التي حازت على المرتبة الاولى في كل مجال، وهي كالاتي:

- العمل على تنمية الجوانب المعرفية والمهارية والجانب العملي للطلبة.
- يتميز بالمرونة في التعامل ويتحمل مسؤولية ما يتخذه من قرارات.
- يقدم المعلومات القانونية بشكل بسيط وواضح.
- يبدو واسع الاطلاع في مجال تخصصه ويجمع بين الجانب النظري والعملي.
- يستخدم في التقويم أساليب متنوعة منها اختبارات موضوعية ومقالية وشفوية وغيرها.

❖ **التوصيات:**

1-اعتماد قائمة المعايير التي توصل اليها الباحث في تقويم تدريسي كلية القانون.

2-التاكيد على الربط بين الجانب العملي والنظري في تدريس المواد القانونية.

3-عقد دورات مستمرة لتدريسي كلية القانون في طرائق التدريس والوسائل التعليمية.

❖ **المقترحات:**

1- إجراء دراسة مماثلة للدراسة الحالية لتشمل جميع كليات القانون في العراق.

2- إجراء دراسة لتقويم المناهج الدراسية لكلية القانون في ضوء المهارات التدريسية.

المصادر:

1. سكرية، جميلة عبد القادر، 2010: الكفايات الأساسية اللازمة لطلبة مدرس الصف في مجال تقنيات التعلم وتصميم برنامج لرفع مستوى التمكن منها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق، ص 2.
2. البيرماني، تركي، 2008: التدريس الجامعي وتحديات القرن العشرين، بحث منشور في الانترنيت، ص3.
3. جوامير، علي داود، 2010: الكفايات التدريسية اللازمة لتدريسيي كلية القانون من وجهة نظرهم، بحث منشور في مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد 2، المجلد الثالث، بغداد.
4. الجنابي والاسدي، عبد الرزاق سنين ونعمة عبد الصمد، 2008: مداخل غير تقليدية لتطوير العلوم في المرحلة الجامعية، المؤتمر الوطني الأول لتطوير التعليم العالي، جامعة الكوفة، ص 167.
5. طاهر، رشيدة السيد احمد،2010: التنمية المهنية في ضوء الاتجاهات العالمية "تحديات وطموحات"، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، ص 16.
6. عقل، أنور، 2002: تطوير تقويم أداء الطالب، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 22.
7. أبو حويج، مروان، وآخرون، 2002: القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 30.
8. الحكمي، علي عبد الله المسعودي، وآخرون، 2002: اختيار الكفايات الأساسية للمعلمين، ورقة مقدمة إلى اللقاء الحادي عشر لقادة العمل التربوي المنعقد في مدينة جازان، ص 24.
9. العنزي، بشرى، 2007: تطوير كفايات المعلم في ضوء معايير الجودة في التعليم العام، بحث منشور في الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، القصيم، المملكة العربية السعودية، ص 10.
10. العكيلي، عبد الأمير، وسليم إبراهيم حربة، 1988: شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، ج 1، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ص 9.
11. العزاوي، رحيم يونس كرو، 2008: القياس والتقويم في العملية التدريسية، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، ص 18.
12. اللقاني، احمد حسين، وعلي الجمل، 1996: معجم المصطلحات التربوية في المناهج وطرق التدريس، عالم الكتب، ص10.
13. الزواوي، خالد محمد، 2003: الجودة الشاملة في التعليم وأسواق العمل في الوطن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص 34.
14. مرعي، توفيق، ومحمد محمود الحيلة، 2009: المناهج التربوية الحديثة مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها،ط7، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص 95.
15. الأحمد، ردينة عثمان، وخدام عثمان، 2003: طرائق التدريس، منهج، أسلوب، وسيلة، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 199.
16. الغريب، رمزية، 1991: القياس والتقويم في المدرسة الحديثة، مطبعة العالية، القاهرة، ص 189.

17. الهاشمي، عبد الرحمن، والدليمي، علي حسين، 2008: استراتيجيات حديثة في فن التدريس، دار الشروق، عمان، ص23.
18. حميدة، امام مختار، وآخرون، 2000: مهارات التدريس، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،ص 15.
19. السعيد، رضا مسعد، وعبد الحميد، ناصر السيد، 2010: توكيد الجودة في مناهج التعليم (المعايير والعمليات والمخرجات المتوقعة)، دار التعليم الجامعي للطباعة، الإسكندرية، مصر، ص117.
20. إبراهيم، محمد عبد الرزاق، 2007: منظومة تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة، ط2، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 98.
21. العارفة، عبد اللطيف عبد الله، والقران، احمد عبد الله،2007: معوقات تطبيق الجودة في التعليم العام، دراسة مقدمة للمؤتمر الرابع عشر (الجودة في التعليم)، القصيم، ص 14.
22. عليمات، ناصر، 2004: إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية، دار الشروق، ط1، رام الله، فلسطين، ص 93.
23. الحنيطي، عبد الرحيم، 2004: معايير الجودة النوعية في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، جامعة فيلادلفيا، المكتبة الوطنية، عمان، ص 30.
24. عطية، محسن، 2009: الجودة الشاملة والجديد في التدريس، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 118.
25. يوسف، ماهر، وإسماعيل صبري، 2002: الموسوعة العربية لمصطلحات التربية وتكنولوجيا التعليم، مكتبة الرشد، الرياض، ص 59.
26. شحاته، حسن، 2008: تصميم المناهج وقيم التقديم في العالم العربي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ص166.
27. جوامير، علي داود، 2013: تقويم أداء تدريسي مادة طرائق في كليات التربية/ جامعة بغداد في ضوء المهارات التدريسية، بحث منشور في مجلة كلية التربية/ الجامعة المستنصرية، العدد الثاني، بغداد، العراق، ص 317.
28. المالكي، حميد قاسم غضبان، 2013: تقويم الأداء المهني لمدرسي المواد التربوية في معاهد اعداد المعلمين والمعلمات على وفق معايير الجودة الشاملة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد/ جامعة بغداد.
29. عليان، شاهر ربحي، 2010: مناهج العلوم الطبيعية وطرق تدريسها النظرية والتطبيق، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ص 171.